الرغبات والمحددات في صناعة السياسة الخارجية العراقية من منظور توازن المصالح

Desires and determinants in making Iraqi foreign policy from the perspective of a balance of interests

أ.م.د: سالم مطر عبدالله* / كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل

Assistant Professor Dr. Salim Mutar Abdullah.

الملخص :

تأثر العراق، شأنه شأن دول المنطقة على الدوام بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية، ومرَّ كسواه من الدول بتعدد أشكال المخاطر وتعدد مصادرها في ذات الوقت، وتداعيات ذلك على سياسته الخارجية بشكل عام. لذلك فإن تحديد مصادر التأثير في مضمون السياسة الخارجية، متعددة، ومتباينة بين الدول، وهي متعلقة بالداخل والخارج. ووفقاً لذلك يمكن دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الاهداف ليكون العمل محصلة توظيف شروط الامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب على المستوى الاقليمي اولا، ومن ثم على المستوى الدولي ثانياً. استناداً على سؤال رئيس مفاده: هل يمكن الانجرار خلف أهداف رغائبية لصياغة سياسة خارجية فاعلة، ام تحديد الاهداف والحفاظ عليها وفق محددات الفعل المتاحة للدولة؟ وللإجابة على ذلك توجب على الباحث توظيف منهج المصلحة الوطنية كأساس لهذا البحث، كما تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي كمدخل يوصف معطيات تتناسب مع طبيعة البحث، وفق محورين هما: **الاول:** العوامل والمتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية. اما الثاني: العلاقة بين اهداف و(رغبات) السياسة الخارجية وتوازن المصالح.

*Email- ymanalsbawy@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الرغبات، المحددات، السياسة الخارجية، توازن المصالح.

Desires and determinants in making Iraqi foreign policy from the perspective of a balance of interests

Abstract

Like other countries in the region, Iraq has always been affected by its geopolitical environment and its international relations. Like other countries, it has gone through multiple forms of risks and multiple sources at the same time, and the repercussions of that on its foreign policy in general. Therefore, determining the sources of influence in the content of foreign policy are multiple and different between countries, and they are related to the interior and exterior. Accordingly, the issue of Iraqi foreign policy can be studied in terms of searching for ways to achieve those goals, so that work is the result of employing the conditions of capabilities in proportion to the reality of the required role at the regional level first, and then at the international level second. Based on a main question: Is it possible to be drawn behind desirable goals to formulate an effective foreign policy, or to set and maintain goals according to the determinants of action available to the state? In order to answer this, the researcher had to employ the national interest approach as a basis for this research, and the descriptive approach was used as an input that describes data commensurate with the nature of the research, According to two

axes: the first: factors and variables affecting Iraqi foreign policy. As for the second: the relationship between the goals and (desires) of foreign policy and the balance of interests.

Keywords: desires, determinants, foreign policy, balance of interests.

المقدمة:

تُعَّد السياسة الخارجية لأي دولة تعبير عن إرادة القيادة السياسية، وهي نتاج لعوامل متعددة تؤثر في تحديد التوجه السياسي في العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية وقراراتها ووفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة. وعلى الرغم من اختلاف حدود السياسة الخارجية وتعددها إلّا أنها تشير بمجملها إلى أي نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي.

ونظراً لتعدد اطر السياسة الخارجية (الاقتصادية، الامنية، الثقافية، الاجتماعية، فضلاً عن السياسية)، وتعدد ابعادها واولوياتها واهدافها، واختلاف مضامينها (سلمي، تعاوني، تكاملي، صراعي، عدواني، تدخلي)، يفرض ذلك كله منهجاً تحليلياً اكثر دقة وقدرة على الالمام بمجمل الابعاد والمستويات والمضامين، وبيان اكبر المتغيرات اثراً وتحكماً في عملية صنع السياسة الخارجية.

لقد تأثر العراق دوماً بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية، ومرَّ كسواه من الدول بتعدد أشكال المخاطر وتعدد مصادرها في الوقت ذاته، وتداعيات ذلك على سياسته الخارجية بشكل عام، مما فرض تعدد وتطوير وسائل مواجهتها بتنوع تلك المخاطر وتعدد مصادرها. إذ تتحرك الدول في سياستها الخارجية نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الأخرى على وفق مصالحها الوطنية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية انها تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية. ويمكن دراسة موضوع السياسة

الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الأهداف و(الرغبات) ليكون العمل محصلة توظيف شروط الامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب على المستوى الاقليمي اولاً، ومن ثم على المستوى الدولي ثانياً.

أهداف البحث:

١- يهدف البحث الى تقديم تشخيص العلاقة السببية والوظيفية بين الرغبة في صياغة سياسة خارجية نابعة من مصلحة وطنية خالصة وبين العوائق والمحددات التي تحول دون ذلك.

٢- ابراز طبيعة المتغيرات الخارجية المؤثرة في صانع القرار السياسي عند الاقدام على اتخاذ قرار معين او انتهاج سياسة معينة.

مشكلة البحث: الفهم الموضوعي للبيئة ولعلاقات القوى الحقيقية على الأرض، ورفع شعارات خارج نطاق الممكن، والتورط بأهداف لا يمكن أن نشتق لها أفعال منطقية لتحقيقها، هي شكل من أشكال المجازفة، وفرصة تُقِّدم للخصوم، ووفقاً لذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية بالسؤال الرئيس الآتي: **هل يمكن الانجرار خلف أهداف رغائبية لصنع سياسة خارجية فاعلة، أو تحديد الاهداف والحفاظ عليها وفق محددات الفعل المتاحة للدولة بما يتماهى مع مصالحها الوطنية؟**

ويتفرع من التساؤل الرئيس للمشكلة البحثية مجموعة من الاسئلة ذات العلاقة، اهمها:

١- ما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية؟

٢- ما طبيعة الأهداف المتحولة والمتحركة للسياسة الخارجية العراقية؟

٣- كيف يمكن الربط بين رغبة صانع القرار السياسي والمحددات التي تعيق تحقيق الهدف؟

٤- كيف تسطيع السياسة الخارجية العراقية موازنة مصالحها مع البيئة الاقليمية والدولية؟

فرضية البحث: وفقاً للسؤال المركزي والاسئلة الفرعية تتحدد فرضية البحث التالي: إن صياغة السياسة الخارجية العراقية يجب ان تستند إلى مثلث الأهداف، والوسائل

المتاحة، والطرق التي يمكن توظيف الوسائل فيها للوصول للهدف وفق توازن المصالح.

منهج البحث: بما أن الهدف هو تقديم صورة عن السياسة الخارجية العراقية، وتأثير الرغبات والمحددات في صنع هذه السياسة، اقتضى توظيف اقتراب المصلحة الوطنية/ القومية كأساس لهذا البحث، الذي يرتكز على حقيقة أن المصلحة الوطنية هي الهدف النهائي والاسمى للسياسة الخارجية لأي دولة. وكذلك تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي كمدخل يوصف المعطيات التي تتناسب مع طبيعة البحث، إذ تم اعتماده لاستعراض العناصر والمفردات المستخدمة كونه يختص بوصف الظاهرة محل البحث، كما تمت الاستعانة بالمنهج الاستنباطي باستنتاج الحقائق من خلال دراسة الظاهرة محل البحث.

حدود البحث: بناء على طبيعة الموضوع المتناول بالدراسة والتحليل فقد ارتأى الباحث معالجة الموضوع من الناحية الزمانية التي حددت بالمرحلة التالية لاحتلال العراق وتحديداً منذ عام ٢٠٠٦، عند تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية" والى عام ٢٠٢١. أما المجال المكاني فيختص بالحدود الوطنية للعراق.

تقسيم البحث: بناءً على ما طرحته المشكلة البحثية والأسئلة الناشئة عنها، وبما يتوافق مع فرضية البحث والمناهج البحثة المستخدمة، اقتضى تقسيم البحث على محورين فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ذكر فيها أهم الاستنتاجات وعلى النحو الآتي:

المحور الاول: العوامل والمتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية.

المحور الثاني: العلاقة بين اهداف و(رغبات) السياسة الخارجية وتوازن المصالح.

المحور الاول: العوامل والمتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية.

السلوك السياسي الخارجي لأي دولة، لابد أن تتوافر فيه جملة من الشروط والخصائص الأساسية اللازمة، لكي يتم تصنيفه على أنه سلوك سياسي خارجي بالمعنى الفعلي والحقيقي، والمؤشر الابرز لهذا التصنيف هو المشاركة في صنع الحدث السياسي الخارجي، ومن هنا لابد من تحديد العوامل الخاصة بصناع القرار التي من شأنها أن تفسر سلوكياتهم ازاء المواقف الدولية للتمييز بين السلوك السياسي

الخارجي بوصفه حدثاً سياسياً، وبين السلوك السياسي الخارجي الروتيني أي: السلوك السياسي الخارجي في إطار الوظائف والممارسات التي يضطلع بها الموظفون الرسميون داخل المؤسسات الرسمية للدولة.

دخلت العراق بعد عام ٢٠٠٣، مرحلة جديدة من علاقاته الخارجية، إذ شهدت هذه العلاقات تحسن مع عدد من الدول، وتراجعها مع دول أخرى، وحيث إن السياسة الخارجية تأتي ضمن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية، في سعيها لتحقيق أهداف داخلية وخارجية، قصيرة المدى واستراتيجية طويلة المدى، فإن تعارض مصالح القوى السياسية المتصدرة للمشهد السياسي، لاسيما تلك المتأثرة بالقوى الخارجية المتنافسة على الهيمنة على العراق، أدت الى عدم التوازن في توجهات السياسة الخارجية، وعدم الاخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية المشتركة.

ولطبيعة موضوع البحث تم اتباع انموذج "جيمس روزنو" لدراسة السياسة الخارجية في هذا المحور، المبني على ترتيب عناصر التأثير حسب وزنها وفي مجالات مختلفة ومتباينة، (والتي تُعَّد بمثابة محددات لصانع القرار السياسي الخارجي)[*]، وفي هذا الصدد يَعُد "روزنو" كل من المتغيرات الفردية والمغيرات المتعلقة بالدور، والمتغيرات المجتمعية، والمتغيرات الحكومية، والمتغيرات النسقية أو النظامية كلها متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في سياسة الدول الخارجية وتتفاوت درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى بحسب حجم مساحتها وفيما إذا كانت الدولة ذات نظام سياسي مفتوح أو مغلق، متقدمة أو متخلفة وذلك من خلال المعيار الجغرافي، المعيار السياسي والمعيار الاقتصادي، وكما يأتي:

١- المتغيرات الفردية/ الشخصية: هي تلك المتغيرات المتعلقة بالبنية السيكولوجية المتصلة بصانع القرار التي يمكن حصرها في التكوين الشخصي لصانع القرار من خلال خبرته، قيمه ولاؤه، ايديولوجيته وفكرته، إذ يشرح مقترب التحليل الجزئي للسياسة الخارجية دور صانع القرار في رسم وتوجيه السياسة الخارجية. ويؤكد على أن صنع قرارات السياسة الخارجية يتأثر بالخصائص

والقيم الشخصية والخلفية الاجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون على هذه العملية.

وبحسب "كريستوفر هيل" يمكن للشخصية القوية لصانع القرار ووجهات نظره الشخصية أن تفسر نسبة كبيرة من سلوك الدولة في قضايا السياسة الخارجية. لهذا يرى اصحاب هذا المقترب أن التغير في انماط القيادات الحاكمة ينتج في الغالب تغيرات مهمة في اتجاهات السياسة الخارجية للدولة، وفي حالات يكاد يكون نفوذ القائد وتأثيره في تحديد اهداف السياسة الخارجية مُطلقاً[١].

ويذهب "هوليستي" الى ان "الصورة التي يشكلها صانعوا القرار حول الحقيقة (الواقع) تحتل أهمية أكبر من الحقيقة أو الواقع الموضوعي[٢]، في حين يضعها "كلومان" في مرتبة ثانوية، إذ عبر بالقول "من وجهة نظري الخاصة فإن الخصائص الشخصية ذات أهمية محدودة نسبياً في التأثير في نتائج قرار السياسة الخارجية"[٣].

ويكتسب القائد السياسي هذه الخصائص عبر مراحل حياته المختلفة، ومن هذه الخصائص: التسلط، القدرة على الابتكار، روح المغامرة، السعي نحو الشهرة، تحقيق الذات، والقدرة على مواجهة الحالات الغامضة وغيرها من الخصائص وتؤدي هذه الخصائص دوراً واضحاً في عملية اتخاذ القرارات، وكيفية ردود فعله لتصرفات الأطراف الأخرى، وتأثيرها فيه وتسرعه في اتخاذ القرارات ومدى مرونته وتقبله للحلول الوسط[٤].

وفي الشأن ذاته يرى كل من "ريتشارد سنايدر" و"مارغريت هيرمان" أن رؤساء الدول يؤدون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم، فهم يدركون القيود في بيئاتهم المحلية والدولية، ويصنعون القرارات، ويتمكنون من مواجهة الضغوط السياسية المحلية في اختياراتهم للسياسة الخارجية[٥]، فصانعي القرار السياسي أفراداً أو مجموعات يتأثرون بدوافعهم الذاتية وخصائص شخصياتهم وبتصوراتهم الذهنية، وفهمهم للمتغيرات الموضوعية، وليس بناءً على أهمية وطبيعة تلك المتغيرات[٦].

وهناك عوامل أخرى متعلقة بصانع القرار تؤثر في بروز أو تراجع السياسة الخارجية، على غرار درجة اهتمامه بالسياسة الخارجية، وخبرته ودوافعه. فالاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية، يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجمع المهام. إذ تختلف درجة الاهتمام باختلاف صناع القرار، واختلاف الداعي الى ذلك، كأن يكون الداعي زيادة أو تأكيد الشعبية، أو الاعتقاد بوجود تهديد خارجي لأمن الدولة، أو أن يرى القادة أن السياسة الخارجية هي الوسيلة الانسب لتحقيق أهداف السياسة العامة للبلاد. وهذا ما ذهب اليه كل من "ادوارد جورج و "ستيفن واين" بالقول: "ان عدم قدرة القادة على التأثير في تراجع السياسة الداخلية يؤدي بهم الى زيادة الاهتمام بالشؤون الخارجية"[٧].

٢- متغيرات الدور: يتأسس على افتراض أن الدول تمارس سلوكيات أو أنشطة ذات طابع إيجابي (تعاونية، تنموية، داعمة للأمن والاستقرار)، أو ذات طابع سلبي (صراعية، ساعية للهيمنة، مثيرة للنزاعات والتوترات)، سواء أكان على المستوى الإقليمي أو الدولي، انطلاقاً من دوافع مصلحية نفعية أو اعتبارات آيديولوجية. وذلك بناءً على حجم إمكانياتها أو قدراتها القومية، أو وفق التصورات وإدراكات صناع السياسة الخارجية لطبيعة الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها دولهم إقليمياً ودولياً من أجل تحقيق أهدافها وخدمة مصالحها[٨].

ويكمن هذا المتغير في السلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صانع القرار انطلاقاً من مركزه حتى وإن كان يتعارض مع آرائه وتوجهاته، مع ملاحظة ان تأثير متغيرات الدور تتباين من دولة إلى أخرى، ففي الدول المتقدمة هناك جلاء واضح للأدوار بحكم التجارب المتكررة، ومن ثم فهي تؤدي دوراً كبيراً في رسم وتحديد السياسة الخارجية لهذه الدول على العكس مما هو شائع في الدول المتخلفة، في حين تتمثل المتغيرات المجتمعية في متغيرات مادية وأخرى غير مادية.

٣- المتغيرات الحكومية: تعبر عن هيكل السلطة القائمة ومؤسساتها وأجهزتها الحكومية فضلا عن المنظومة الحزبية.

٤- المتغيرات النسقية أو النظامية: تلك المتغيرات التي تفرزها البيئة الخارجية، وتتلخص في النظام الدولي القائم ومختلف التفاعلات الدولية. أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة. فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها(٩).

وبإسقاط العناصر اعلاه على سلوك صانع القرار السياسي العراقي يتضح انه فيما يتعلق بالعنصر الاول (المتغيرات الفردية/ الشخصية) ان صانع القرار متأثر بالقيم التي يحملها، أو بدوافع ايديولوجية، أو بدافع الولاءات (المذهبية، والقومية). ولعل هذا يفسر ضعف القرار السياسي الخارجي في كثير من الملفات الاقليمية والدولية، سواء ما تعلق منها بالسيادة الوطنية والتدخل الخارجي، أو الحدود، أو المياه وغيرها من الملفات الأخرى. فغياب الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة في مجال السياسة الخارجية، يدفع السياسيين لإدارة السياسة الخارجية وفقاً للتصريف الشخصي الذي يفسر مصلحة الدولة تفسيراً محدوداً، والى الموازنة القائمة بين القوى السياسية(١٠).

وفيما يخص المتغير الثاني (متغير الدور)، فإن صانع القرار السياسي العراقي، كان يُخضِّع القرارات بحسب آرائه وتوجهاته، شأنه شأن صناع القرار في الدول غير المتقدمة – بحسب تصنيف ""روزنو"- فالملاحظ أن هناك ضعف في الاهتمام بالشؤون الخارجية من قبل صانع القرار السياسي الخارجي وهذا يُعَبِّر عن قيم النخبة الحاكمة وتفضيلاتها بالتركيز على السياسة الداخلية أكثر من السياسة الخارجية.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الحكومية، فالقوى السياسية العراقية التي شكلت هيكل السلطة في العراق، فهي تنظر الى العمل السياسي على أنه مُحدَّد في الداخل العراقي فقط من دون التركيز على مجال العلاقات الخارجية، ولعل هذا هو السبب الذي جعل صانع القرار السياسي العراقي ينتهج سلوك التركيز على المصالح الآنية للقوى السياسية

الحاكمة ويجعله بمثابة المُحدِّد له في العمل الدبلوماسي الخارجي، وبهذا تغلب العامل المُحدِّد على الرغبة في اقامة علاقات خارجية متنوعة ومتوازنة.

وفيما يخص المتغيرات النسقية أو النظامية، فقد فرضت بيئة النظام الدولي على العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، كثير من المتغيرات الضاغطة على منظومة الحكم، فقد شهدت الدولة العراقية إعادة هيكلة الدولة بمؤسساتها السياسية، والأمنية، والبنى الاجتماعية، وتعدد مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسية متمثلة بالأحزاب السياسية المختلفة والنخب السياسية والثقافية والدينية والمنظمات المدنية. هذه المتغيرات سواء ما يتعلق بشكل نظام الحكم، أو على مستوى العلاقات الخارجية، أو على مستوى البُنية الاجتماعية الداخلية أثرت بشكل كبير في صياغة توجهات صانع القرار السياسي الخارجي.

ووفقاً لما سبق يتضح أن عناصر التأثير بحسب انموذج "جيمس روزنو" للسياسة الخارجية أثرت وبشكل متفاوت في صانع القرار السياسي الخارجي العراقي – أي: في رغباته– وفق قوة المؤثر الضاغط في صانع القرار.

المحور الثاني: العلاقة بين اهداف و(رغبات) السياسة الخارجية وتوازن المصالح.

تهدف السياسة الخارجية التأثير في مجرى العلاقات الدولية لتحقيق مصالح الدول تماشياً والظروف الدولية والإقليمية ووفق ما تملكه من قدرات، فالهدف هو "الارتقاء بسلامة وازدهار البلاد، والتسليم بأن السلامة يجب أن يكون لها الأولوية"[١١]، مما يعني أن سلوك السياسة الخارجية للدول يبقى مرهون بما تحدده من مصالح وطنية وما تملكه من إمكانات سياسية واقتصادية وعسكرية، فهي لا تنحصر في كونها مجرد ردود أفعال للبيئة الخارجية بل هي عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير فيها والتأقلم معها تحقيقاً للأهداف المرجوة. ونبين في هذا المحور العلاقة بين اهداف و(رغبات) وتوازن المصالح الحاكمة للسياسة الخارجية العراقية.

اولا: اهداف و(رغبات) السياسة الخارجية:

ترمي السياسة خارجية الى أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار، ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير في البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على اقل تقدير.

ومن جهة أخرى ترتبط توجهات السياسة الخارجية للدولة بسياستها الداخلية وفقاً للظروف الداخلية لها، والتي تُعَد دوافع ومحددات لصانع القرار السياسي، فالسياسة الخارجية كيفما كانت طبيعتها فهي بالمحصلة تمثل انعكاساً للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية[١٢].

وبما أن "السياسة الخارجية" هي عبارة عن توجهات وأهداف يتم تحقيقها من خلال الوسائل والآليات المعتمدة. كما أنها تحصيل حاصل لذلك التفاعل البيئي بين مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية. فهذا يعني أننا نقارن بين مختلف السياسات الخارجية من خلال كل هذه المقتربات أي من خلال الأهداف أو الوسائل والأدوار والتوجهات والمتغيرات.

فالمصالح الوطنية للدولة هي العمود الفقري للسياسة الخارجية, وهي دائما ثابتة كالدفاع والامن, لكن المنهاجيات والاستراتيجيات لتحقيقها متغيرة ومتحركة بحيث ترتكز الى بيئة متحولة, ويتم تشكيلها بدقة وعناية عبر مسار تجميع المصالح، وفقط الدولة بإمكانها اظهار التماسك في تطلعاتها المستقبلية واهدافها الوطنية. فالهدف الاساسي للسياسة الخارجية لأي دولة هو حماية أو تأمين مصالحها الوطنية[١٣].

وفيما يتعلق بالحالة العراقية فقد برزت الحاجة الى سياسة خارجية بوسائل وآليات واساليب جديدة تمكن من تحقيق الاهداف والمبادئ الأساسية، والقدرة على التعبير عن شكل ونوع واهداف التغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣.

لكن ما يلحظ على السياسة الخارجية العراقية أنها أصبحت محكومة بجملة عوامل داخلية وخارجية مختلفة تماماً عن تلك التي كانت سائدة قبل الاحتلال، وهذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض، وما يدور حولها من حيث التفاعل مع الأحداث والتغير حسب طبيعة هذه الأحداث، إذ يجد المتتبع للقضايا الداخلية كأنه في مركز لإدارة الأزمات، فعلى المستوى الداخلي هناك مشكلات الفقر والبطالة، والسلاح المنفلت، وتدني مستوى الخدمات، وتعدد مراكز القرار الأمني، فضلاً عن التحدي الارهابي المستمر، وغيرها من المشكلات التي يصعب متابعتها، وفيما يتعلق بالمستوى الخارجي فهناك بعض المشاكل التي قد تكون ثابتة نتيجة التباينات التكوينية للنظم السياسية وللقيادات السياسية وطبيعة الفاعلين في الدول الاقليمية، وهناك الصراع الايديولوجي والسياسي الدائر بين القوى الإقليمية، بعد عام ٢٠٠٣، والذي حول العراق الى ساحة تقاطع وتنافس المصالح الاقليمية مما انعكست مخرجات هذا التنافس والصراع على الجغرافية العراقية حيال علاقته الخارجية[١٤].

فقد أصبحت الدولة العراقية أمام ازمات متجددة تطالها داخلياً وخارجياً حددت كثيراً من مواقف واتجاهات السياسة الخارجية العراقية وجعلتها تبحث عن المسارات التي تضمن لها تحقيق التوازن بما يتلاءم مع مصالح الدولة العراقية[١٥]. وبحسب "هولتسي" أن "التغيرات في أنماط العلاقات الخارجية، الدبلوماسية، الثقافية، العسكرية، التجارية، وتحديد سياسات جديدة بالنظر الى دور الوكلاء الخارجيين داخل الدولة ونية صانع السياسة في إعادة صياغة السياسة الخارجية وهو ما يعبر عنه بإعادة توجيه السياسة الخارجية"[١٦].

وانطلاقاً من أن السياسة الخارجية هي أداة الدولة في التكيف مع هذه البيئة من اجل الحفاظ على بقائها وتحقيق اهدافها، فإن تغير هذه السياسة يكون نتيجة لتغيرات داخلية وخارجية تتطلب المواجهة والتكيف وعادة، فإن صانعي القرار يدركون هذه التغيرات وما تحمله من مخاطر داخلية أو خارجية ويسعون للتقليل من تكاليفها

المحتملة وتنظيم المنافع والفرص المتوقعة منها من خلال العمل على إحداث التغيرات اللازمة على السياسة الخارجية[١٧].

يحدث التغير نتيجة للظروف الداخلية – على سبيل المثال– التحول في انماط السلطة السياسية وتغير النظام الساسي من حيث القيادة السياسية والنخبة الحاكمة، والتي لها دور مهم في صياغة وتوجه السياسة الخارجية، وتحديد اولوياتها، فإذا ما تغير تشكيل النخبة الحاكمة من حيث المضمون والتوجه، فذلك سينعكس على فهم النخبة الحاكمة الجديدة لتوجه السياسة الخارجية، ولتعريف المصلحة الوطنية للدولة[١٨].

كما قد يحدث التغير نتيجةً لأسباب خارجية (اقليمية أو دولية)، ومنها –على سبيل المثال– تحولات النظام الدولي.

ووفقاً لما سبق فالتغيير هو محصلة للعديد من العوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وعوامل يظهر تأثيرها بوضوح في انماط السياسة الخارجية تتبعها الدولة لتحقيق مصالحها الوطنية[١٩]. إذ يرى "هيرمان" ان مصادر واسباب التغير في السياسة الخارجية تتمثل في مجموعتين من العوامل وهما العوامل الداخلية والعوامل الخارجية لخصها في العناصر التالية[٢٠]:

- مبادرة القيادة: يؤدي هذا العامل دوره في الانظمة التسلطية بسبب ما يملكه القائد السياسي من سلطات في توجيه السياسة الخارجية وقدرته على الاقناع، الأمر الذي يسمح له بإحداث التغيير دون وجود قيود داخلية.
- تأييد الجهاز الحكومي: وجود بعض الاتجاهات داخل الجهاز البيروقراطي للدولة يمكن أن تسعى لإحداث تغير في السياسة الخارجية وذلك من خلال علاقاتها الوثيقة مع كبار المسؤولين لضمان تحقيق اهدافها.
- إعادة الهيكلة الداخلية: ان ارتباط السياسة الخارجية على المستوى الداخلي بمؤيدين لها يمتلكون قوة تأثيرية يعني أن أي تغيير يحدث لهؤلاء في علاقاتهم بالنظام أو لمواقعهم من شأنه أن يحدث تغيراً في السياسة الخارجية.

- الصدمات الخارجية: إن التغيير في السياسة الخارجية يرتبط بادراك الحكومة بالتغير الحاصل في البيئة الخارجية. فالأحداث القوية في البيئة الخارجية والتي يبرز تأثيرها في الدولة لا يمكن تجاهلها.

وفيما يتعلق بسياسة العراق الخارجية فهي تخضع الى محددات عدة منها ما يتعلق بالبيئة الداخلة ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية، مع الاشارة الى أن هناك تداخلاً بين المحددات الداخلية والخارجية وفق المستويات الآتية:

١- **المستوى الداخلي (المحددات الداخلية):** يقصد بها: "العوامل البيئية التي تقع داخل لطار الدولة والتي ترتبط بالتكوين الذاتي والبنيوي لها، التي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد اهدافها وتوجهات سياستها الخارجية تجاه أية وحدة من الوحدات الدولية" [٢١]. فالسياسة الخارجية لدولة ما لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وانما استناداً الى مجموعة من المتغيرات التي اصطلح عليها بالمتغيرات التفسيرية، لأنها تقوم بتفسير سلوك معين وفق متغير معين.

ويمكن ابراز اهم متغيرات البيئة الداخلية التي أحكمت توجهات السياسة الخارجية العراقية في الآتي:

أ- طبيعة وأهداف الاحزاب الحاكمة: تقيدت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بمعطيات الاوضاع الداخلية للبلاد، إذ تشكلت وفق مضامين ورؤية سياسية نابعة من طبيعة القوى السياسية الحاكمة التي كان من سماتها تعارض المصالح سواء ما يتعلق بالصياغة أو الطرح الجديد للأدوار السياسية والمؤسسات الرسمية أو تعدد مراكز القوة، فضلاً عن تموضع توازنات هذه القوى مع الاستجابة لخطط وخيارات الفواعل الإقليمية والدولية النافذة في المشهد العراقي. ومن ثم فإن هذه الحالة ألقت بظلالها على تشكيل سياسة العراق الخارجية، فقد ظهرت بمظهر اختلال التوازن، وغير المدروس وخلا من المصالح الوطنية المشتركة

وقد أثرت طبيعة الاحزاب التي تقاسمت السلطة في صنع السياسة الخارجية وطبيعة توجهاتها، من حيث اختلاف ايديولوجيات وأهداف هذه الاحزاب، وعبر التوافقات أو تعارض المصالح بين القوى السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة[٢٢]، التي توجب على ضرورة التوافق في الرؤى والأفكار والتوجهات ما بنين وزير الخارجية مع رئيس الوزراء، لأن ذلك من شأنه أن يعكس سياسة العراق الخارجية بشكل أكثر جدية واكبر فعالية ويكون وزير الخارجية هو المنفذ الحقيقي لتوجهات وافكار وسياسة الحكومة.

إلا ان واقع الحال يوضح التقاطع والتعارض بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كثير من المواقف، كما ان غياب التعاون والتنسيق بين لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان مع وزارة الخارجية أظهرت تباينات شديدة بين الكتل والشخصيات السياسية وصلت لمراحل صِدامية؛ ولعل ذلك ما يفسر لنا فشل الدبلوماسية العراقية في كثير من مقارباتها الخارجية وسعيها لحل مشاكلها مع دول كثيرة. فعدم وجود وضع داخلي موحد ورصين ونظام سياسي فعال ينعكس ذلك بالسلب على قوة وفاعلية السياسة الخارجية ازاء الملفات والقضايا التي تتصدها لها، فالخلافات السياسية الداخلية تحد من قدرة المفاوض السياسي الخارجي.

ب- تنازع الصلاحيات: احتوى دستور عام ٢٠٠٥، الكثير من الغموض بخصوص توزيع الصلاحيات بين السلطات، فهو ابتداءً يوضح طبيعة النظام السياسي في العراق إذ نصت المادة (٤٧) منه أن نظام الحكم دستوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي، (تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات)[٢٣]، ومن ثم فإن الملاحظ على مواد الدستور المتعلقة باختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية والعلاقة بينهما يرى إن النظام العراقي

بموجب الدستور الدائم هو بمثابة خليط بين مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التعاون وتوازن السلطات، وهذا ما يجعل المهتمين يصفونه بأنه نظام مختلط بين البرلمانية والرئاسية وحكم الجمعية مما يجعل السلطات تتأرجح بين الفصل والتعاون واللاتوازن، وقد أصبح هذا الوضع معيقاً لصنع سياسة خارجية فاعلة[٢٤].

وقد أدى لحدوث جدل بين الرئاستين حول تفسير نصوص الدستور والجهة التي من حقها وضع السياسة الخارجية، ورد في المادة (١١٠) من الدستور تحديد السلطات المختصة بصنع السياسة الخارجية "إن السلطات الاتحادية تختص بمجموعة من الاختصاصات ومنها رسم السياسية الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسة الإقراض... وغيرها"[٢٥]. ومن خلال هذا النص حصل اللبس فيمن تمثل السلطة الاتحادية فالمقصود بها السلطة التنفيذية، إذ تتألف السلطة التنفيذية من فرعين طبقاً للدستور: الأولى هيئة الرئاسة والثانية رئاسة الوزراء، وهذا ما شكل سبباً لتنازع بين هيئة الرئاسة ورئاسة الوزراء في بعض الأحيان، –على سبيل المثال– حدث التنازع حول تمثيل السياسة الخارجية للبلاد التي ترى
كل منهما انها الجهة المخولة دستورياً بهذا التمثيل، وذلك عند انعقاد القمة العربية في الدوحة أوائل العام ٢٠٠٩، وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء ممثل العراق في أعمالها، إلا أن هذا لم يحسم الخلاف، وتصاعد الجدل بين ممثلين عن الطرفين.

إن التنافس على الصلاحيات قد برزت خلال الأزمات التي عاشها النظام السياسي العراقي حين لم يكن هناك اتفاق بين الجزأين الرئيسين للسلطة التنفيذية، كما ان عدم تحديد الدستور لطبيعة النظام السياسي العراقي ولاختصاص المؤسسات الدستورية أعاقت صنع سياسة خارجية فاعلة للبلاد، وأظهرت عدم اتفاق القوى الحاكمة على كيفية إدارة الأزمات التي تواجهها وكذلك إن القضية ليست دستورية فقط بل هي أساساً صراع على السلطة.

ج– التغير في التوجهات المجتمعية – النزوع نحو الطائفة والعرق والدين.

أسهمت الاحزاب السياسية ومن قبلها سياسة الاحتلال الامريكي بشكل كبير في تغيير التوجهات المجتمعية وزعزعة الاستقرار الداخلي في العراق، من حيث اعتماد معيار تثبيت الوجود المذهبي أو القومي العرقي، وفقا لهذه المعيار شحن المواطن العراقي عن طريق (الفتاوي الدينية ودور العبادة ووسائل الإعلام) طائفياً، وقومياً وصور له الوضع بوجود عدو أو خصم متمايز يهدد وجوده وكيانه[٢٦]. من ثم أدت هذه الافكار "القومية والمذهبية" دوراً سلبياً أثر في تماسك المجتمع، فتحول الولاء بفعل تأثيرها كـ "مرجعية" الى ولاء للطائفة العرقية أو المذهبية بدلاً من الولاء للوطن.

هذا ما أدى الى بروز ظاهرة التوترات المجتمعية المبنية على التوجه الطائفي والعرقي، فضلاً عن تزايد خطر السلاح المنفلت، والنزاع بين العشائر بسبب التنافس على الموارد، وضعف الاستثمار في البنية التحتية، بالتزامن مع تزايد ظاهرة النزوح والهجرة، مما رفع نسبة التوتر بين المكونات المجتمعية المحلية حول الملكية الشخصية، وضعف قدرة الحكومات المتعاقبة على الاستجابة لجميع هذه التحديات، مثلت بمجملها مؤشرات ضعف لصانع القرار السياسي في التعاطي مع الازمات الداخلية.

د- الموارد الطبيعية: يقصد بالموارد الطبيعية "جميع ما يتوفر في الدولة من مصادر طاقة أو معادن، أو مواد غذائية، وغير ذلك من موارد، الأمر الذي يساهم في استقلالية الدولة من الناحية الاقتصادية، مما يؤثر في قوتها في السياسة الخارجية التي تكون قراراتها مستقلة وغير تابعة لدول أخرى وتحقق مصلحة الدولة الوطنية العليا، فضلاً عن قدرة الدولة القوية اقتصادياً على التأثير في السياسات الخارجية لدول الأخرى" [٢٧].

والعراق شأنه في ذلك شأن الدول المصدرة للطاقة التقليدية وبخاصة النفط يحاول توظيف هذا المورد في تحقيق اهداف السياسة الخارجية، سواء أكان في تحقيق الوفرة المالية لاستخدامها في تحقيق التنمية، أم في تحسين المكانة الدولية، أم تحقيق سياسة خارجية نشطة تتيح التحرك لصانع القرار السياسي الخارجي للتصدي لمختلف

القضايا الاقليمية والدولية. لكن هذه الميزة التي يتمتع بها العراق كانت مصدر ضعف وليس مصدر قوة للسياسة الخارجية، لاسيما مع دول الجوار، فعلى الرغم من توافر مصادر الطاقة إلا أن العراق يعد من الدول المستوردة لها سواء ما يتعلق بالمشتقات النفطية، أو الطاقة الكهربائية التي شكلت أحد الملفات التي المُهددة لتوجهات السياسة الخارجية العراقية[٢٨].

هـ- متغير الارهاب العابر للحدود: يمثل الارهاب تحدياً يعصف باستقرار الدولة بشتى المجالات، وعاملاً ضاغطاً على صناع القرار،

ومع تغيير الجماعات الإرهابية لمنطقها في ظل الوضع الدولي الراهن، وقادت ما يسمى بالثورة شؤون الإرهاب، فعندما كان الإرهاب في الماضي أكثر تحفيزاً بالدوافع السياسية والتمويل الداخلي، توجت الحقبة الحالية بتصاعد وتأثير الابعاد الدينية، في الوقت الذي اصبحت الجماعات الارهابية اكثر تنظيماً وهرمية، في شبكة مؤلفة من مجموعة من الخلايا، تنشط في اكثر من منطقة عبر العام، وتوسيع قدراتها في الحصول على مصادر مختلفة للتمويل، وتوظيف عالٍ للتكنولوجيا الحديثة[٢٩].

وقد عانى العراق بعد عام ٢٠٠٣، من هذا التحدي بشكل كبير، لاسيما وأن البيئة الاقليمية المجاورة له شهدت العديد من التفاعلات والتغييرات التي مثلت بيئة مؤاتية لتنامي الجماعات الإرهابية.

وعليه فقد شكل الارهاب قيداً كبيراً على حركة السياسة الخارجية العراقية، كما انه احد الاسباب الرئيسة لانضمام العراق الى بعض الاتفاقيات الامنية (الاقليمية والدولية)، المعنية بمكافحة الارهاب[٣٠].

وقد مثلت مرحلة الحراك الشعبي في بعض الدول العربية نهاية عام ٢٠١٠، وبداية ٢٠١١، فيما اطلق عليها تسمية "ثورات الربيع العربي" وما رافقها من فوضى سياسية واجتماعية، وعقائدية، فرصة لتنامي وتزايد فاعلية الجماعات المتطرفة، الذي شكل ضاغطاً جديداً على صانع القرار العراقي، لاسيما بعد سيطرت تنظيم "داعش" على مساحات واسعة من الاراضي السورية والعراقية. هذا التحدي المستجد أحدث

ارباكاً في أهداف و(رغبات) صانع القرار السياسي العراقي من حيث ازاحة أهداف معينة واحلال أهداف جديدة للسياسة الخارجية العراقية –على سبيل المثال– احلال هدف عقد اتفاقيات جديدة مع الولايات المتحدة للمساعدة في التصدي لتنظيم "داعش" على حساب عقد اتفاقيات للتنمية مع دول اخرى.

ان المتتبع لمواقف العراق تجاه العالم الخارجي، سيجد بأنها ليست موحدة، بل هي متعددة بتعدد القوى السياسية العراقية، واغلب المواقف المتخذة تنطلق من مراعاة مصالح المكون المجتمعي الذي تنتمي اليه.

٢– المستوى الاقليمي والدولي (المحددات الخارجية):

تشير العوامل الخارجية الى تلك العوامل الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى.

فقد ساهمت التطورات العالمية المتلاحقة سواء ما تعلق منها بالجاب السياسي او الاقتصادي او التكنلوجي، الى زيادة الاعتمادية المتبادلة بين الدول، إذ ادت هذه الاعتمادية الى أن تكون احد محددات للسياسة الخارجية سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي.

وقد خَلَّفت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية، لاسيما بعد احتلال العراق ومن ثم ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي" وراءها الكثير من الآثار السياسية والانعكاسات الجيوسياسية، وهو ما تؤكده حالة الاضطراب والفوضى المتزايدة، واشكال الصراع وتنامي طموح النفوذ والهيمنة بين دول منطقة الشرق الاوسط. ومن جملة ما اشارت إليه بقوة تلك التوجهات السياسية الكبرى في الشرق الاوسط, ظهور ما يمكن ان يطلق عليه بصراع المحاور الجيبوليتيكية في مواجهة القوى الاقليمية التي يطلق عليها باللاعبين الجيواستراتيجيين الساعين الى تغيير الاوضاع الجيبوليتيكية في المنطقة بما يمكنهم من تحسين وتعزيز مكانتهم الاستراتيجية، وتحقيق اهدافهم المتعددة.

بدا هذا التأثير في الواقع يتجلى في معظم الملامح الرئيسة لما شكله الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرفها، المبني على أساس هدفين استراتيجيين هما: الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء، والمصالح المشتركة بأشكالها كافة[٣١].

وبصدد سياسة العراق الخارجية، على مستوى العلاقات البينية العربية – العربية وإرهاصاتها وسياسة المحاور الاقليمية، فإنه يشهد مرحلة إعادة تشكيل المشهد الخارجي في ظل بيئة إقليمية تشهد تطورات متنامية ومعقدة تعيشها المنطقة في سياقات غير متجانسة وغير متألفة من التفاعلات لإعادة توزيع مناطق النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة والمتصارعة في ضوء ما تفرضه المصالح الدولية والإقليمية[٣٢]. وخلق مناخ إقليمي متوتر وغير مستقر يسوده الصراع على المكانة الإقليمية وسباق التسلح والإطاحة بالحلفاء الإقليميين.

كما للضغوط الناشئة عن سياسات ومواقف الدول الكبرى بشأن المنطقة ومستقبلها، شكلت محددات لسياسة العراق الخارجية واحدثت تأثيرات متعددة على صانع القرار وهو ما يؤكد حاجة العراق المستمرة إلى تحقيق التوازن في شبكة علاقاته الخارجية عربياً وإقليمياً ودولياً، بهدف تحقيق استقراره السياسي.

فقد أدى تراجع دور العراق اقليمياً الى اختلال بميزان القوى في المنطقة لصالح قوى اقليمية أخرى وفي مقدمتها (اسرائيل) وايران وتركيا،

مما تقدم يتضح ان العراق في سياسته الخارجية تجاه القوى الإقليمية وتحديداً تركيا وايران هو بلد متأثر وليس مُؤثر، فالظروف الأمنية التي مرَّ بها العراق والقضايا الاقليمية العالقة المرتبطة بالداخل العراقي جعلته مسرحاً لنفوذ هذه القوى وساحة لنفوذها ومطامعها.

وأما على المستوى الدولي فالأبعاد ترتبط وتتشابك بالأبعاد الإقليمية، وتعكس التفاعلات فيما بينها مدى تأثيرها في توجهات الدول الخارجية، فمع تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، أصبحت تصوراتها وسياستها تجاه منطقة الشرق

الاوسط تسترعي اهتماماً استثنائياً، وهذا ما سعت إليه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة من خلال إعادة تشكيلها وتفكيك نظامها الإقليمي، واعادة رسم الحدود السياسية والاقتصادية بين مكوناته. وكانت الخطوة الاولى هي احتلال العراق.

ومن هذا المنطلق فإن صياغة السياسة الخارجية العراقية تتأثر بالمحيط الجغرافي وتفاعلاته سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، لاسيما فيما يتعلق بتقاطع المصالح بين الولايات المتحدة وايران في المنافسة والصراع في منطقة الشرق الأوسط، وتقاطعها في العراق، ويمكن تلمس التأثير السياسي المباشر للولايات المتحدة وإيران في الاختلال أو الاضطراب في خطاب السياسة الخارجية العراقية في ظل غياب الناظم الداخلي، ما يجعلها في مواجهة تصادم أو تصارع إرادات متناقضة لدى الحراك السياسي في الداخل العراقي، والصراع على السلطة، مما جعل من الصعوبة بمكان توحيد الجهد العراقي للخروج من الوضع الذي اصبح فيه بعد الاحتلال الأمريكي له، وكان للأحزاب السياسية الدور الأبرز في إدارة التخبط وعدم المنهجية في رسم سياسات الدولة الخارجية، تحت دعم ومساندة وتحكم هذا الطرف أو ذاك وتدخلهم بإسم الصداقة[٣٣].

ثانيا: توازن المصالح كمعادلة حاكمة للسياسة الخارجية العراقية

إن دراسة الأفضليات وفقاً لمقاربة الاختيار الاجتماعي تنطوي على ثلاث مراحل: فهم تشكيل تفضيلات الفواعل، والقيود المفروضة على الهياكل والخيارات المتخذة، ومن ثم ينبغي مراقبة اتساقها، وشدتها، وشرعيتها، وثباتها. فتصرفات الدولة ستكون غير مفهومة وتتجاوز التفسير. فالمعايير تحدد معاني وقواعد السياسة الخارجية، حين يتم عَد بعض الإجراءات سلوكاً سيئاً أو محظوراً في حين يتم تشجيع الإجراءات الأخرى على أنها سلوكيات جيدة[٣٤].

ويدعي المدافعون عن هذه المقاربة أن معظم الدول تقيدها أكثر من مجرد العوامل المادية، مثل توازن القوى، وأن القواعد والممارسات الدولية هي المفتاح لتفسير خيارات السياسة الخارجية.

وقد تختار الدول التصرف وفقاً لمجموعة من القواعد والمعايير التي تؤمن بها أو تدعي أنها تقف إلى جانبها أو تناصرها، أو لأنها مجبرة على التقيد بها؛ بيد أنها قد تقرر التخلي عن هذه القواعد والمعايير لأسباب كثيرة وذلك وفق ما يتطلبه تحقيق مصلحتها.

مع ذلك، فإن الاكتفاء بسياسة تعتمد على ردود الفعل على ما يحدث في البيئة الدولية، فضلاً عن التباطؤ في تحسين السياسية الخارجية للبلاد لتتناسب مع البيئة الإقليمية والدولية الجديدة، من شأنه أن يعرض الدولة لحالة دائمة من التهديدات والمخاطر اللامتناهية ويفقدها القدرة على التنبؤ بسلوكيات الفواعل المحيطة، كما يبقيها في حالة ارتهان لأعراض هذه التهديدات، ومن ثم تعطيل قدرتها على معالجتها بنيوياً.

ثمة أن هناك ضابطاً مشتركاً يحكم دلالة مفهوم السياسة الخارجية جنباً إلى جنب مع عنصر فن التعامل مع الدول الأخرى، وهذا الضابط المشترك هو أن هذا التعامل إنما يجري على مقتضى المصالح القومية، التي تعد بحق المحرك الأساسي الذي يقف خلف السياسات الخارجية للدول؛ فكلها دون استثناء إنما تمارس سياسة خارجية "غائية" مقصدها الرئيس هو حماية أو تحقيق مصالحها القومية، حتى وإن تفاوتت هذه المصالح القومية بصورة نسبية فيما بين وحدات السياسة الخارجية[٣٥].

إن اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملاً دؤوباً من أجل وضع استراتيجية لتحديد أهداف واتجاهات السياسة الخارجية؛ لأن السياسة الخارجية لأية دولة يمكن أن تخفق احياناً وتنجح احياناً تبعاً لطبيعة الوضع السياسي الداخلي وصراعات القوى المتنفذة، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية[٣٦].

لذلك لا بد من المواءمة بين بعض عناصر عملية صنع هذه السياسة؛ فمنها ما يوائم بين ما تسعى إليه الدول "أهداف السياسة الخارجية" وبين ما تتيحه لها معطيات الوضع الدولي "إنجازات وعوائد السياسة الخارجية"، أو ما يلائم بين هدفين من أهداف هذه السياسة "المحافظة على الوضع الراهن في مقابل تغيير هذا الوضع"، أو ما يلائم بين مصالح الدولة وغيرها من وحدات السياسة الخارجية، أو ما يلائم

ويوازن بين واجبات الدولة والتزاماتها الخارجية وبين قدرة الإدارة القائمة فيها على نقل وتنفيذ هذه الالتزامات على مستوى السلوك الخارجي. وهذا ما ذهب اليه الدكتور "إسماعيل صبري مقلد" بالقول "أن السياسة الخارجية هي الملائمة المستمرة بين ما تسعى إليه الدولة وتحاول الحصول عليه من خلال الآخرين، وما تتيحه معطيات الوضع الدولي القائم وظروف هذا الواقع"[٣٧]. وهذا ما أكده "وارتر ليبمان" في مصنفه الصادر عام ١٩٩٣، بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية" United States Foreign Policy حينما أوضح في مقدمته أن السياسة الخارجية إنما يقصد بها "خلق نوع من التوازن والمواءمة بين الالتزامات الخارجية للدولة، وقدرة الإدارة القائمة فيها على نقل هذه الالتزامات وتنفيذها على مستوى السلوك الدولي بمقدرة تفوق ما تحتاجه هذه الالتزامات الخارجية بالفعل[٣٨].

وفي ضوء ذلك يجب أن يكون هناك توازن وتشابك بين السياسات الخارجية للدول، وما تتيحه اعتبارات المواءمة والملائمة من توكيد التفاعلات المتبادلة والمعقدة بين السياسات التي تميل بالفعل إلى هذه المواءمات؛ سواء على مستوى المصالح القومية للدول المعنية، أم على مستوى ما تتوخاه الدولة وتنشده من أهداف في مجال السياسة الخارجية وما يتسنى لها تحقيقه من هذه الأهداف تبعاً لمواردها وإمكاناتها المتاحة، أم على مستوى أهداف هذه السياسة ذاتها.

وإن عناصر هذه المواءمات ومقوماتها لا ينفي بعضها البعض الآخر، بل تتكامل وتتلاقى فيما بينها، لتشكل ثلاثة مستويات متصاعدة في صناعة السياسة الخارجية:

أولها: يشكل قاعدة مواءمات المصالح القومية المتناقضة أو المتداخلة أو المتوافقة بين الدول وغيرها من وحدات السياسة الخارجية.

وثانيها: مستوى الوسط الذي ينطلق من مواءمات المصالح القومية النسبية للدولة وسواها إلى المواءمة بين أهداف السياسة الخارجية ذاتها التي تستقطب في مجموعتين من الأهداف: الحفاظ على ما هو قائم أو تغيير الوضع القائم.

ثالثها: مستوى القمة الذي يواءم بين الأهداف والالتزامات المنشودة وما تيسر تحقيقه منها في ضوء إمكانات الدولة وقوتها وحسن إدارتها لهذه العملية، حسبما يبينه الشكل التالي.

شكل يوضح مستويات مواءمات عناصر السياسة الخارجية

المصدر: خليل عبد المنعم مرعي، مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد ٦، (الاسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٨)، ص ١٠٥.

وبتطبيق ذلك على سياسة العراق الخارجية فإن فاعليتها تزداد كلما استطاعت انماط السلوك الخارجي احتواء المتغيرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل السياسة الخارجية الرامية الى تحقيق الاهداف، والعكس صحيح[٣٩].

وبذلك يمكن القول أن المظهر العام للسياسة الخارجية العراقية هو انعدام التوازن بسبب نهج الاحزاب الحاكمة وتبدل مواقفها بحسب ما تقتضيه مصالحها باستمرار دون الأخذ بمصالح الدولة العليا، فضلاً عن تغير التوجهات المجتمعية المتأثرة بنهج الاحزاب السياسية في النزوع نحو الطائفة والمذهب والعرق والمكون، التي ادت بدورها الى عدم الاستقرار السياسي وهذا ما انعكس على توجهات السياسية الخارجية العراقية كـ (مؤسسة)، بشكل عام، وعلى شخصانية توجهات صانع القرار السياسي الخارجي – أي رغباته– بشكل خاص، إذ تغلبت قيم ومعتقدات القادة وصناع القرار على دور المؤسسات في صنع السياسة الخارجية.

الخاتمة:

مما تقدم بيانه في مضمون البحث يتضح أن سياسات الدول لا تنطلق من فراغ بل هي محكومة بدواعي المصلحة الوطنية والحرص على تنمية الاقتصاد، والمطالبة في الوقت ذاته بالتناغم والتعاون مع سياسات الدول الأخرى من أجل بيئة دولية أفضل.

سمح لنا تتبع مسار السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، استكشاف اسباب نكوصها وتراجعها، ومدى تكييف توجهات هذه السياسة من قبل صانعي قراراتها، ومدى التوافق والتعارض بين الرغبات والمحددات التي تحكم صانع القرار من جهة ومؤسسة السياسة الخارجية من جهة ثانية.

فبينما تعيق الكثير من المحددات العمل السياسي الخارجي للعراق، وفي مقدمتها: اختلالات الواقع السياسي، وتعدد مصادر القرار، والاوضاع الأمنية غير المستقرة، وتدخل دول الجوار في شؤونه الداخلية، وما الى ذلك، أدت هذه المعطيات الى التأثير في قدرة مؤسسة السياسة الخارجية على صنع سياسة خارجية على نحو سليم، تأخذ بالحسبان مصالح الدولة العليا، وتعالج الارباك بسياسة العراق الخارجية عندما تنسحب بعض اطراف العملية السياسية الداخلية لتكون عبارة عن اداة لمصلحة اقليمية ضد مصلحة اقليمية أخرى، أو أن تكون توجهات ورغبات صانع القرار

السياسي الخارجي متعارضة مع مصلحة الدولة العليا، هذا ما أدى الى عدم التوازن في السياسة الخارجية العراقية.

وإذا ما أريد النجاح للسياسة الخارجية يجب أن تكون وفق خطة وبرنامج عمل تختاره الأجهزة المعنية، يحدد هذا البرنامج الإمكانات والقدرات المطلقة للدولة من ناحية، وقوتها النسبية التي تتحدد بمقارنتها وموازنتها مع إمكانات وقدرات الوحدات الدولية من ناحية أخرى. يعمل هذا البرنامج على تحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تتوخاها من جراء تعاملاتها وعلاقاتها مع الخارج، والمواءمة بين هذه الأهداف المنشودة وما يتسنى لها إنجازه منها في ضوء ما تتمتع به من وسائل وطرق لتنفيذ هذه السياسة الخارجية.

الاستنتاجات: انطلاقًا مما تقدم في مجموعه وتأسيساً عليه، توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

١- على الرغم من أن أهداف السياسة الخارجية هي أحد مكوناتها، فإنها تشتمل على ما هو أكثر من هذه الأهداف، التي تظل مجرد رغبات تنشدها وحدة السياسة الخارجية، ما لم تعبأ لها الموارد والإمكانات التي تحولها إلى سلوكيات وقرارات سياسة خارجية نافذة.

٢- لنجاح أهداف و(رغبات) "السياسة الخارجية" لا بد من توافق المجتمع على تحديد المصالح الوطنية لتكون أهدافاً لنشاط السياسة الخارجية والدفاع عنها.

٣- لنجاح السياسة الخارجية لا بد أن تتوافر الاستمرارية والمرونة، فثبات السياسة الخارجية لمرحلة معينة والسير نهج بشكل منتظم يحقق ذلك نجاح تلك السياسة، وبخلاف ذلك تصبح مصالح البلاد عرضه للأهواء والتغيرات.

٤- في أحيان كثيرة تقف المحددات عائقاً أمام رغبات صانع القرار السياسي الخارجي وتحول دون تحقيق توازن في مصالح الدولة مع محيطها الخارجي.

الهوامش

(*) ينوه الباحث أن مفردة (رغبات) المقصود بها ما يرغب به صانع القرار السياسي كشخص له توجهاته السياسية والدينية والقومية التي قدد تتعارض في احيان كثيرة مع أهداف مؤسسة السياسة الخارجية.

(١) محمد نصر مهنا، مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، (الاسكندرية: المكتبة الجامعية، ١٩٩٨)، ص ١٧٨.

(٢) نقلا عن: عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩)، ص ٦٢.

(٣) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، ١٩٨٩)، ص ١٥.

(٤) وينفرد هوبر، مدخل إلى سيكولوجية الشخصية، ترجمة مصطفى عشوي، ط ٤، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥)، ص ١٣٨.

(5) Margaret G. HERMANN and Joe D. HAGAN, International Decision Makin: Leadership Matters (The Frontiers of Knowledge), Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge, Spring, 1998, pp.124-137.

(٦) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص١٤٤.

(7) Daniel S. MOREY, Presidential Foreign Policy Activity: President Centered , Presidency – Centered, Or International Pressure, p 03. Available at: http://www.qaa.ac.uk/ crntwork/ benchmark/politics.

(٨) يُعَّرف الدور باعتباره السلوك السياسي الخارجي العام للحكومات، والذي يشتمل على أنماط المواقف والقرارات والاستجابات والوظائف والالتزامات تجاه الدول الأخرى. كما ينطوي على تصورات صانعي السياسات للأنماط العامة للقرارات والقواعد والتعهدات والأنشطة والتوجهات التي تناسب دولهم، والوظائف التي ينبغي أن تؤديها تلك الدول، على نحو مستمر أو على مدى فترة زمنية ممتدة، في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي الفرعي. للمزيد من التفاصيل انظر:

K. J. Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, September 1970, PP.245-246. Available at: https://www.jstor.org/stable/3013584.

(٩) كزافييه غيّوم، "العلاقات الدولية"، ترجمة: قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، العدد ١١-١٢، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣)، ص ١٩.

(١٠) خضر عباس عطوان، قحطان عدنان احمد، السياسة الخارجية العراقية بين الاستراتيجية ورأس المال البشري والمعرفة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٥، (كركوك: كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠١٥)، ص ٤٥١.

(١١) بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة: أحمد المختار الجمال، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١٦.

(١٢) اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة**، ط٢، (الكويت: مطبعة ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ١٥٨.

(١٣) إناس شيباني، في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر/ باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩)، ص ٣٣.

(١٤) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، تأثير العامل الامني في السياسة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٥، (صلاح الدين: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ايلول ٢٠٢١)، ص٢٣٨.

(١٥) تعد المصلحة الوطنية هي المصدر الرئيس في السياسة الخارجية التي هي مجموعة القيم الوطنية، تلك القيم التي تنبع من الأمة والدولة في الوقت ذاته، ويزيد على ذلك فإن المصلحة الوطنية هي الأهداف العامة المستمرة التي تعمل الأمة من أجل أنجازها، وتبعاً للحالة الأخيرة فإن المصلحة الوطنية تتميز بعموميتها واستمرارها وارتباطها بالعمل السياسي، ومن جهة أخرى فإن مفهوم المصلحة الوطنية يقوم على وجود قيم في الجماعة الوطنية، وهذه القيم تعكس ثقافتها والمعبرة عن روح تماسكها. للمزيد من التفاصيل انظر: احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، (عمان/ الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ١٣٧.

(١٦) نقلاً عن: شمسة بوشنافة، التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية، المجلة الجزائرية لأمن والتنمية، العدد ٤، (الجزائر: جامعة باتنة ١، مخبر البحث/ الأمن في منطقة المتوسط، جانفي/ كانون الثاني ٢٠١٣)، ص ٢٣٠.

(١٧) عبد العزيز مربيد العنزي، الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٥-٢٠١٥)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٣،

العدد ٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ابريل/ نيسان ٢٠٢٢)، ص ٢٠٥.

([١٨]) بهجت قرني، على الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدى العولمة، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦)، ص ١٦.

([١٩]) بدر احمد محمد عبد العاطي، آثر التحولات العالمية في سياسية اليابان تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص ٢٢.

([٢٠]) علي سيد فوائد النقير، أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص ص ٣٢-٣٣.

([٢١]) رضا شوادرة، امينة زرداني، دور المحددات الداخلية في رسم وتوجيه عملية السياسة الخارجية الجزائرية، اشغال الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم السياسة الخارجية الجزائرية بين تفعيل الدبلوماسية السياسية والحاجة الى انعاش الدبلوماسية الاقتصادية: فرص وعوائق، (الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٣١ مارس/ آذار ٢٠٢١)، ص ٥٣.

([٢٢]) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٤، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠١٠)، ص ٧.

([٢٣]) للمزيد من التفاصيل انظر: دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة ٤٧.

([٢٤]) رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة للواقع وتأملات في المستقبل، (بغداد، د.ن، ٢٠٠٥)، ص٢٢.

([٢٥]) للمزيد من التفاصيل انظر: دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة ١١٠، ص ٢٥.

([٢٦]) محمد كاظم هاشم، دور الخصومة في تكوين الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع العدد الثاني، (الجزائر: جامعة عمار ثليجي/ الأغواط ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٠)، ص ٣١٩.

([٢٧]) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

([٢٨]) أعلنت منظمة أوبك في تقريرها السنوي الصادر في حزيران ٢٠٢٢، أن العراق جاء بالمرتبة الرابعة عالمياً في أكبر احتياطي مؤكد في العالم وبواقع ١٤٥,٠١٩ مليار برميل. للمزيد من التفاصيل انظر: الموقع الرسمي لمنظمة اوبك على الرابط التالي: https://www-opec-org.translate.goog/opec_web/en

(٢٩) حسين المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي تجريما ومكافحة، (القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢)، ص ٣١.

(٣٠) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(٣١) احمد يوسف محمد عبدالنبي، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٥، العدد ٢٢٠، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل/ نيسان ٢٠٢٠)، ص ١٧.

(٣٢) علي فارس حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ فرص جديدة وتحديات مركبة، في مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨)، ص ١٥٥.

(٣٣) فارس الخطاب، الصراع الإيراني الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق، (الدوحة/ قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٦ سبتمبر/ ايلول ٢٠١٩)، ص ٣. متاح على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents.

(34) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p73.

(٣٥) خليل عبد المنعم مرعي، مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد ٦، (الاسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٨)، ص ٩٣.

(٣٦) قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من١٤ تموز١٩٥٨– ٨ شباط ١٩٦٣، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨)، ص٤٧١.

(٣٧) اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ٢٠١٣)، ص ص١٤–١٥.

(٣٨) نقلا عن: احمد شوقي الحفني، الأمن القومي: دراسة نظرية في الاصول والمفاهيم، مجلة المنار، العدد ٣٩–٤٠، (بيروت: نيسان/ أبريل ١٩٨٨)، ص ص ٣٣–٣٤.

(٣٩) علي وجيه محجوب، سياسة العراق الخارجية بعد عام ١٩٩٠ وافاق المستقبل: دراسة حالة البعد الاستراتيجي في العلاقات العراقية– الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣)، ص ٣.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر العربية:

(١) احمد شوقي الحفني، الأمن القومي: دراسة نظرية في الاصول والمفاهيم، مجلة المنار، العدد ٣٩-٤٠، (بيروت: نيسان/ أبريل ١٩٨٨).

(٢) احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، (عمان/ الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).

(٣) احمد يوسف محمد عبدالنبي، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٥، العدد ٢٢٠، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل/ نيسان ٢٠٢٠).

(٤) اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية ٢٠١٣).

(٥) اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط٢، (الكويت: مطبعة ذات السلاسل، ١٩٨٧).

(٦) إناس شيباني، في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر – باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩).

(٧) بدر احمد محمد عبد العاطي، آثر التحولات العالمية في سياسية اليابان تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣).

(٨) بهجت قرني، على الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدى العولمة، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦).

(٩) بيتر مارشال، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة: أحمد المختار الجمال، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥).

(١٠) حسين المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي تجريما ومكافحة، (القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢).

(١١) خضر عباس عطوان، قحطان عدنان احمد، السياسة الخارجية العراقية بين الاستراتيجية ورأس المال البشري والمعرفة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٥، (كركوك: كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠١٥).

(١٢) خليل عبد المنعم مرعي، مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد ٦، (الاسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٨).

(١٣) دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة ١١٠.

(١٤) رضا شوادرة، امينة زرداني، دور المحددات الداخلية في رسم وتوجيه عملية السياسة الخارجية الجزائرية، اشغال الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم السياسة الخارجية الجزائرية بين تفعيل الدبلوماسية السياسية والحاجة الى انعاش الدبلوماسية الاقتصادية: فرص وعوائق، (الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٣١ مارس/ آذار ٢٠٢١).

(١٥) رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة للواقع وتأملات في المستقبل، (بغداد، د.ن، ٢٠٠٥).

(١٦) شمسة بوشنافة، التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية، المجلة الجزائرية لأمن والتنمية، العدد ٤، (الجزائر: جامعة باتنة ١، مخبر البحث/ الأمن في منطقة المتوسط، جانفي/ كانون الثاني ٢٠١٣).

(١٧) عبد الرحمن يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩).

(١٨) عبد العزيز مربيد العنزي، الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٥-٢٠١٥)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٣، العدد ٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ابريل/ نيسان ٢٠٢٢).

(١٩) علي سيد فوائد النقير، أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤).

(٢٠) علي فارس حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ فرص جديدة وتحديات مركبة، في مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨).

(٢١) علي وجيه محجوب، سياسة العراق الخارجية بعد عام ١٩٩٠ وافاق المستقبل: دراسة حالة البعد الاستراتيجي في العلاقات العراقية– الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣).

(٢٢) فارس الخطاب، الصراع الإيراني الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق، (الدوحة/ قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٦ سبتمبر/ ايلول ٢٠١٩).

(٢٣) قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من١٤ تموز١٩٥٨– ٨ شباط ١٩٦٣، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨).

(٢٤) كزافييه غيّوم، "العلاقات الدولية"، ترجمة: قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، العدد ١١– ١٢، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣).

(٢٥) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٤، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠١٠).

(٢٦) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، ١٩٨٩).

(٢٧) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩).

(٢٨) محمد نصر مهنا، مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، (الاسكندرية: المكتبة الجامعية، ١٩٩٨).

(٢٩) محمد كاظم هاشم، دور الخصومة في تكوين الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع العدد الثاني، (الجزائر: جامعة عمار ثليجي/ الأغواط ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٠).

(٣٠) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، تأثير العامل الامني في السياسة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٥، (صلاح الدين: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ايلول ٢٠٢١).

(٣١) هايل عبد المولي طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية ، (عمان/ الاردن: جامعة اليرموك، ٢٠١٠).

(٣٢) وينفرد هوبر، مدخل إلى سيكولوجية الشخصية، ترجمة مصطفى عشوي، ط ٤، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥).

ثانيا: المصادر الاجنبية:

(1) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999.(
(2) Daniel S. MOREY, Presidential Foreign Policy Activity: President Centered , Presidency – Centered , Or International Pressure. Available at: http://www.qaa.ac.uk/ crntwork/ benchmark/politics.
(3) K. J. Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, September 1970,. Available at: https://www.jstor.org/stable/3013584.
(4) Margaret G. HERMANN and Joe D. HAGAN, International Decision Makin: Leadership Matters (The Frontiers of Knowledge), Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge, Spring, 1998.